

بوعزغي رفقة وزير فنزويلا في زيارة للوادي



يقوم وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي، رفقة وزير السلطة الشعبية للإنتاج الفلاحي والأراضي لجمهورية فنزويلا البوليفارية، ويلمار ألفريدو كاسترو سوتيلدو، بزيارة إلى ولاية الوادي يومي 7 و 8 أكتوبر الجاري، حيث سيقوم الوزيران بزيارة مستثمرات فلاحية ومركبات التخزين والصناعات الغذائية بالولاية.

وزيرا الفلاحة الجزائري والفنزويلي في الوادي



● يقوم وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عبد القادر بوعزغي، رفقة وزير السلطة الشعبية للإنتاج الفلاحي والأراضي لجمهورية فنزويلا البوليفارية، بداية من اليوم، بزيارة عمل لولاية الوادي، وسيتم خلال هذه الزيارة، التي تتواصل لغاية الغد، زيارة مستثمرات فلاحية ومركبات التخزين والصناعات الغذائية.

أكدت التزام الملبئات بنفس وتيرة الإنتاج وزارة الفلاحة تنهه الموزعين باختلاق ندرة في حليب الأكياس

يتم تجاوزها بفضل تسييق الجهود بين الأطراف المعنية. وأضاف من جهته رئيس الجمعية الوطنية للتجار «حاج طاهر بولنوار» أن الاضطراب في توزيع الحليب المدعم أثار قلق التجار، الذين أضحوا يتجنبون بيع هذه المادة، نظرا للمشاكل التي تعترضهم يوميا بسبب تهافت بعض المستهلكين، وإصرارهم على اقتناء أكثر من أربعة أكياس، وامتناع آخرين لعدم تمكنهم من الظفر بكيس واحد، وأكد «بولنوار» تنصل الموزعين من المسؤولية واتهامهم الملبئات بتقليص كميات الإنتاج، الأمر الذي أحدث خللا في التوزيع، مقابل ازدياد الطلب على هذا المنتج الغذائي، خشية وقوع ندرة من قبل غاسة المستهلكين، في حين إن استقرار السوق يتطلب تحقيق توازن ما بين العرض والطلب.

والترح في سياق متصل رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلكين مصطفى زبيدي تنظيم جلسة نقاش تضم كافة المعنيين بتوفير حليب الأكياس المدعم، لمعالجة موضوع الخلط ومعالجته، قائلا في اتصال معه إن أزمة الحليب انفرجت قليلا خلال شهر رمضان الماضي، لكن ما فتئت أن عادت من جديد، لتشهد منحى تصاعديا، في وقت تتصارب تصريحات المسؤولين على ضمان وفرة الحليب المبستر، مما يتطلب وفق تقديره عقد لقاء طارئ بين كافة المتدخلين لتحديد الأسباب وتجاوز الإشكال، الذي يعود في كل مرة ليطفو على السطح. ويعسر السيد زبيدي على ضرورة وضع آلية تكن وزارة الفلاحة من تتبع مسار غيرة الحليب المدعم سعرها من قبل الدولة، للتأكد من وصولها إلى المستهلكين على شكل حليب أكياس، المحدد سعره 25 دج للتر الواحد، لتفادي الانحرافات الناجمة عن تحويل جزء من الغيرة لصناعة مشتقات الحليب وعرضها بأسعار مضاعفة، مهددة بذلك الأمن الغذائي للجزائريين الذي يعد خطا أحمر من قبل الدولة، ويقترح المتحدث إضافة مادة النشاء لغيره الحليب عند استيرادها، بديل إضافتها إلى حليب الأكياس، بطريقة تسهل اكتشاف استعمال المادة الأولية المدعمة من طرف الدولة في غير مجالها، بهدف الحد من التجاوزات.

ودعا المتحدث إلى إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للملبئات الخاصة المعتمدة، موضحا أن بعض الولايات يتم تقيدها بهذه المادة من ولايات مجاورة، رغم وجود مركبات على مستواها لإنتاج حليب الأكياس، مفسرا التهافت الذي سيطر على سلوك الكثير من المستهلكين بعدم الثقة في السوق.

ب/ب

أرجعت وزارة الفلاحة التدبذ في التوزيع بحليب الأكياس المدعم إلى تسجيل خلل في التوزيع في الفترات الأخيرة، بسبب عدم التزام عدد من الموزعين بالمسار المحدد لتغطية كافة التجمعات السكانية وتزويدها بهذه المادة الغذائية الأساسية، وأكدت الوزارة احتفاظ الملبئات بنفس كميات الإنتاج. وأفاء المستشار الإعلامي لوزارة الفلاحة «جمال برشيش» في تصريح خص به «النصر» أن الاضطراب في قوين المحلات التجارية بحليب الأكياس المدعم سببه الخلط في التوزيع، الناجم عن عدم احترام الموزعين للمسار المتفق عليه، بغرض ضمان التوزيع الشامل بحليب الأكياس بحسب الكثافة السكانية لكل منطقة، مؤكدا أن الملبئات تعمل يوميا على إنتاج الكميات الكافية لتغطية الطلب، كما يحرص الديوان الوطني للحليب على استيراد غيرة الحليب لضمان توفير هذه المادة الغذائية الأساسية، وأضاف المصدر أن الملبئات التابعة للقطاع العام تلجأ في كثير من الأحيان إلى مضاعفة الإنتاج، بغرض طمأنة المستهلكين، بعدم وجود ندرة في حليب الأكياس.

وتشهد محلات بيع المواد الغذائية منذ بضعة أيام طوابير غير منتهية بسبب تهافت المواطنين على اقتناء حليب الأكياس المدعم، في حين يضطر الكثيرون إلى قطع مسافات طويلة بحثا عن هذه المادة، في وقت لجأ البعض إلى استبدالها بأنواع أخرى من الحليب غير المدعم، الذي تنتجه الملبئات الخاصة بسبب تراجع العرض، الذي فسرت به وزارة الفلاحة بسوء التوزيع، مؤكدا أن عودة الأمور إلى نصابها يتطلب ضرورة تدخل وزارة التجارة لضبط نشاط الموزعين، الذين يتعمدون حسيبه، في كل مرة خلق بلبلة وأحداث حالة من القلق لدى المستهلكين، رغم الجهود التي بذلتها وزارة الفلاحة للقطاع، على أزمة الحليب، التي ظهرت شهر رمضان الأخير لنفس الأسباب، وطمان المسؤول بوزارة الفلاحة بأنها مجرد مرحلة عابرة سوف

3. مهريين مع ضبط شاحنة في الأغواط والسوادي، إلى جانب مركبتين رباعيتي الدفع و4 دراجات نارية و 1.7 طن من المواد الغذائية ومعدات التنقيب بـرج باجي مختار وعين قزام. يضاف إليها توقيف 3. مهريين، وضبط شاحنة، وبالتزامن تمكن حرس الحدود من إيقاف 41 «خرافا» من جنسيات مختلفة بشكل من تلمسان ويشار.

البياضة في الوادي انعدام الكهرباء أضرب فلاحي العمامرة

يواجه فلاحو محيط العمامرة الواقع شرق بلدية البياضة بولاية الوادي، مصاعب كبيرة أثرت سلبا على الإنتاج الفلاحي، جراء عدم انطلاق مشروع كهربة محيطهم الفلاحي، الذي كانوا ينتظرون تجسيده، خاصة أنه مبرمج منذ عدة سنوات.

ق. خليفة



فلاحو البياضة في مواجهة مصاعب كبيرة

● ذكر بعض الفلاحين في تصريحات لـ "الخبر" بأنهم ينفقون في كل موسم فلاحي أموالا طائلة لشراء الكوابل الكهربائية مرتفعة الثمن، التي يقومون بعدها على مسافات طويلة تصل إلى أكثر من 2 كلم، مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر على الراجلين والأطفال خاصة، وقد سجلت مؤخرا حالة وفاة نتيجة الصعق الكهربائي من أحد الكوابل العارية أو المتقطعة بسبب مرور المركبات والآلات الجارفة، التي يعيدون ترفيعها بوسائل بدائية لا تمنع الصدمات والشرارة الكهربائية. وقد أدى افتقاد المحيط للكهرباء الفلاحية إلى ظهور بعض العصابات المختصة في سرقة الكوابل، التي قامت مؤخرا بسرقة ما طوله نحو 500 متر من الكوابل ودخلت المستثمرات داخل المحيط في أزمة عطش حقيقية، أحدثت أضرارا بليغة في المحاصيل الزراعية، خاصة البطاطا. كما تساءل هؤلاء عن أسباب عدم تسوية وضعياتهم الإدارية وعدم حصولهم على قرارات التملك، أو منحهم شهادات الحيازة حتى يتمكنوا من الاستفادة من

وناشد هؤلاء الجهات المعنية بإطلاق مشروع كهربة المحيط وتطويره بالمسالك الداخلية، التي يفتقد إليها بغية تحقيق نقلة نوعية في الإنتاج الفلاحي بالمنطقة.

الدعم الفلاحي، رغم أنهم قضوا فترة 20 سنة من النشاط الفلاحي في هذا المحيط، ما أدى إلى الحيلولة دون ترقية الاستثمار الفلاحي بالمنطقة والانتقال إلى الفلاحة المتطورة.

في ظل سياسة المضاربة بالأسعار على حسابهم

فلاحو تشرت يشتكون من الارتفاع الكبير لتكاليف إنتاج التمور

يتخوف فلاحو منطقة وادي ريغ وتضم أربع دوائر بالمقاطعة الإدارية تشرت، وهي تماسين وتشرت والمقارين والطيبات، مع بداية موسم جني التمور من خسائر فادحة متوقعة هذه السنة، حيث تعتبر الدوائر المذكورة أكبر المناطق إنتاجا للتمور وأجودها عبر الوطن، ويمثل قطاع التمور مورد رزق لمئات الفلاحين في المنطقة، ورغم ما يحظى به من عناية فائقة فإن هذا القطاع في حاجة إلى إعادة تنظيم لحماية منتجي التمور من الاحتكار والأضرار الأخرى.

والجمعيات التي تهتم بهذا المنتج، ناهيك عن العوامل الطبيعية التي تواجه الفلاح من شح الأمطار وارتفاع فاتورات الكهرباء ودرجة الحرارة التي فاقت 50 درجة في شهري جوان وأوت، والحرارة العالية المفاجئة في شهري سبتمبر وأكتوبر، خاصة صنف «دقلة نور» المعروف بحساسيته المفرطة للتقلبات الجوية، مما أثر سلبا على هذه النوعية بالمنطقة، ويطالب فلاحو منطقة وادي ريغ السلطات المحلية بوضع رقابة على المضاربين في الأسواق المحلية مع بداية موسم جني التمور، خاصة على سعر «دقلة نور» و«دقلة البيضاء» التي تعتبر أهم منتج بالمنطقة.



رؤوس النخيل تضرر منه الفلاح وريغ منه تجار التمور، فهم يبيعونه بأضعاف ثمن شرائه من المنتج، وهو احتكار يري الفلاحون أنه لا يمكن وضع حد له إلا بإحداث ديوان للتمور، في ظل عدم فاعلية التعاونيات

شهدت ارتفاعا كبيرا، فكلقة تلقيح النخلة الواحدة كانت في تلك الفترة بـ 20 دج وصارت اليوم 150 دج، والسماذ العضوي كان بـ 2000 دج للعربة المجرورة وصارت اليوم 60 ألف دج، بينما استقرار سعر بيع الدقلة على

نوال لكعص

وأوضح بعض الفلاحين لـ النصار، أنهم منذ أكثر من عشرين سنة ومنتج النخيل في تدهور بالمنطقة والكمية في تراجع وأسعار منتج التمور ثابتة، والتي بقيت على حالها ولم ترتفع منذ أكثر من عقد من الزمن، رغم ارتفاع تكاليف أشغال العناية بالنخيل، فالعديد من فلاحي المنطقة أكدوا لنا أنهم باعوا تمورهم على رؤوس النخيل في سنوات التسعينات بـ 30 دج للكلغ، والآن وبعد مرور أكثر من 20 سنة، من المتوقع أن يبيعها بعضهم من جديد بنفس السعر أي 30 دج للكلغ أو بزيادة طفيفة، في حين أن تكاليف العناية بالنخيل

بين 28 سبتمبر و4 أكتوبر 24 بؤرة حريق تتلف 37 هكتارا من الغطاء النباتي

كشفت المديرية العامة للغابات، عن تسجيل 24 بؤرة حريق خلال الأسبوع الممتد من 28 سبتمبر إلى 4 أكتوبر، حسبما أكدته أول أمس الخميس المديرية العامة للغابات، ومست الحرائق الـ 24 مساحة 37 هكتارا بين الجبال (27 هكتارا) والغابات (6 هكتارات) والأحراش (4 هكتارات).

وأكدت المديرية في بيان، أن مجموع 2.791 حريق مس مساحة 53.603 هكتار تم إحصاؤه بين 1 جوان و4 أكتوبر في حين سجل 2.803 حريق خلال الفترة نفسها من سنة 2016.

وحسب المنطقة، أشارت حصيلة المديرية العامة للغابات إلى أن العدد الأكثر ارتفاعا لحالات الحرائق سجل في وسط البلاد بـ 1.325 حالة متبوع بالشرق بـ 1.095 حالة والغرب بـ 371 حالة حريق. وفيما يخص المساحات التي مستها الحرائق، فقد أتلقت هذه الأخيرة 44.282 هكتارا في الشرق، و7.148 هكتارا في الوسط و2.173 في الغرب.

وحسب الولايات، فقد شهدت ولاية الطارف أكبر عدد من الحرائق بـ 203 حالة (19.423 هكتار)، متبوعة بسكيكدة بـ 196 حالة (7.668 هكتار) وقالمة بـ 55 حالة (5.931 هكتار).

وذكرت المديرية العامة للغابات بالإبقاء على إجراء الوقاية من حرائق الغابات الذي وضع منذ 1 جوان 2017 إلى غاية 31 أكتوبر، داعية المواطنين إلى "التحلي بمزيد من اليقظة وتقديم مساهمتهم في مجال الانذار والوقاية بالنظر إلى الأخطار المحدقة خلال هذه الفترة".

ق.و

صالون الثروة الحيوانية والمعدّات الزّراعية

تنظّم دائرة التفكير «فلاحة
إينوف»، غدا، ندوة صحفية
حول الطبعة 17 للصالون
الدولي للثروة الحيوانية
والمعدّات الزراعية
بعنوان: «سيبسا...
حدث في مسار برنامج
التجديد الفلاحي:
الأمن الغذائي،
تكثيف، ترشيد
وتثمين منتوجنا
الفلاحي»، وذلك على
الساعة العاشرة
صباحا بـ «صافكس».

على هامش افتتاحه للمعرض الفلاحي الأول بخنشلة نويسر يلح على إحصاء الجيوب العقارية غير المستغلة

ألح والي ولاية خنشلة كمال نويسر، في نهاية الأسبوع، على هامش إشرافه على افتتاح المعرض الفلاحي الأول، على ضرورة إحصاء الجيوب العقارية الفارغة وغير المستغلة ووضعها تحت تصرف الفلاحين الفعليين المتواجدين في ميدان الإنتاج، بالإضافة إلى تكثيف زراعة الخضروات على مستوى المستثمرات الفلاحية عبر إقليم الولاية.

ع.ز.



الولاية، كمال نويسر، على افتتاح المعرض الفلاحي الأول بدار الفلاح في بلدية الحامة رفقة الأمين العام للولاية، وممثل مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الولائي والسلطات الأمنية وكذا السادة المديرين التنفيذيين والأسرة الإعلامية، حيث تفقد كل أجنحة المعرض وتطلع على الشروحات المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المجال الفلاحي من ولايات الشرق الجزائري بمعية المستثمرين أصحاب التعاونيات الفلاحية الخواص على مستوى ولاية خنشلة.

وقد شمل المعرض الفلاحي الأول بدار الفلاح، مشاركة عدد معتبر من الفلاحين وأصحاب التعاونيات بمختلف الاختصاصات (تربية المواشي، إنتاج مختلف الحبوب، الحليب ومشتقاته، إنتاج الخضروات، إنتاج التمور، إنتاج الفواكه وخصوصا التفاح، تربية النحل، تربية الدواجن والأرانب، إنتاج الأعلاف، إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء، العتاد الفلاحي، عتاد السقي الفلاحي،...).

أشار والي إلى ضرورة تفعيل وتشجيع الشراكة الفلاحية بين المستثمرات الفلاحية المحلية ونظيراتها في الولايات المجاورة، بهدف تبادل الخبرات وتوفير الدعم اللازم للتحكم في تطوير عمليات الزراعة، السقي، التسميد وجني المحصول باقتناء الآلات الحديثة لتطوير المنظومة الفلاحية. كما دعا نويسر الفلاحين إلى تجنب عملية حفر الآبار بشكل فردي واللجوء إلى استغلال الآبار الجماعية المشتركة للحفاظ على منسوب المياه الجوفية، كما حث مديرية المصالح الفلاحية على ضبط دفاتر الشروط في الميادين الفلاحية والغابية والموارد المائية لصالح المهنيين وأصحاب الاختصاص لمحاربة الغريباء عن القطاع، مع العمل على إنشاء وحدات مصغرة لتصبير وتعليب المنتجات الفلاحية سريعة التلف. وتم بالمناسبة تكريم عدد المنتجين الفلاحين الذين حققوا أعلى وأحسن إنتاج في مختلف الشعب.

فيما أشرف في نهاية الأسبوع الفارط والي

تمهيدا لإعادة توزيعها على الفلاحين

تعليمات بإحصاء الأراضي غير المستغلة بخنشلة

و الغابية والموارد المائية لصالح المهنيين وأصحاب الاختصاص لمحاربة الغرباء عن القطاع وإنشاء وحدات مصغرة لتصبير وتعليب المنتجات الفلاحية سريعة التلف. وقد أبدى زوار المعرض الفلاحي إعجابا كبيرا بما تنتجه الأراضي الفلاحية بالولاية خصوصا في مجال التفاح الذي عرف الاستثمار فيه نجاحا وتطورا كبيرين، بفضل الدعم الكبير الذي قدمته الدولة للمستثمرين والفلاحين لاسيما بمنطقة بوحمامة التي كانت السباقة في المجال.

ع بوهلاله

فرصة لإعطاء أوامر من طرف والي الولاية لإحصاء الجيوب العقارية غير المستغلة ووضعها تحت تصرف الفلاحين الفعليين المتواجدين في ميدان الإنتاج، وتكثيف زراعة الخضروات على مستوى المستثمرات الفلاحية عبر إقليم الولاية مع تشجيع الشراكة الفلاحية بين المستثمرات المحلية ونظيراتها بالولايات المجاورة، وكذا العمل على تشجيع الفلاحين على حفر واستغلال الآبار الجماعية المشتركة للحفاظ على منسوب المياه الجوفية. وشدد الوالي على مديرية المصالح الفلاحية بضرورة ضبط دفاتر الشروط في الميادين الفلاحية

وجهت السلطات المحلية بولاية خنشلة تعليمات بإحصاء الأراضي الفلاحية غير المستغلة لتوزيعها على المنتجين الفعليين ودعت إلى تشجيع الشراكة بين المستثمرات للدفع بالقطاع. استعرض القطاع الفلاحي بولاية خنشلة أول أمس أهم وأبرز ما تنتجه الولاية من خلال المعرض الذي أقامه المستثمرون والفلاحون والتعاونيات الفلاحية بدار الفلاح ببلدية الحامة والذي كان فرصة للتعرف على واقع القطاع، فضلا عن الاختصاصات الأخرى كتربية المواشي وإنتاج الحبوب و الحليب ومشتقاته وغيرها من الشعب. حيث كانت المناسبة

مصالح الأمن توقيضهم وتحليلهم على الجهات القضائية

فلاحون في سكيكدة يسقون منتوجاتهم بمياه قذرة

معدل التلوث بها جد مرتفع السعادل السعادي حسب الإحصائيات لا يمكن أن يتجاوز CFU/100ML100، بعد استكمال ملف الإجراءات القانونية، بعد تأسيس بلدية سيدي مزغيش كطرف مدني في القضية تم تقديم المشتبه بهما أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة الحروش الذي أحال الملف على القاضي القوري حيث صدر ضد حكم 06 أشهر غير نافذة و05 مليون سنتيم غرامة مالية. م.بوهدية



إسجاسية، حيث إن نتيجة التحليلات لعينة المياه المأخوذة من مسرح الجريمة بينت أن

لمخبر الشرطة العلمية بالمخبر الجهوي للشرطة بالشرق قسنطينة حيث كانت النتيجة

المشتبه بهما إلى مقر الأمن وفتح تحقيق في القضية. مجريات التحقيق بينت أن المشتبه بهما قاما باستئجار قطعة فلاحية مقابل مبلغ مالي ليقوما بحراثتها و غرسها بفسيولات نيئة البصل، ثم يقومان ببيعها للفلاحين من جديد، غير أن قوات الشرطة تمكنت من ضبط المشتبه بهما سقيان محصولهما بمياه ملوثة، وهو ما يشكل خطرا على صحة المستهلكين.

من جهتها فرقة تحقيق الشخصية قامت برفع عينات من هذه المياه وقامت بإرسالها

تحقيق الشخصية، حيث قامت بإجراء معاينة ميدانية لمسرح الجريمة، حيث تم العثور على محرقات وأنابيب في حالة اشتغال وموصولة بداخل بركة مائية "ملوثة بالمياه القذرة" ويتبع الأنابيب الموصولة مع محرقات السقي تبين أنها تستعمل لسقي حوالي 1 هكتار من الأراضي الزراعية المخصصة لفسيولات البصل، حيث قام عناصر الفرقة بأخذ عينات منها وكذا عينات أخرى من مياه السقي وحجز

تمكنت مصالح أمن ولاية سكيكدة من توقيض شخصين يبلغان من العمر 38 و45 سنة بخصوص "سقي محاصيل زراعية موجه للاستهلاك بمياه قذرة"، تعود حيثيات القضية إلى معلومات تلقيتها مصالح أمن ولاية سكيكدة مفادها أن أحد الفلاحين يقوم بسقي محصوله الزراعي بمياه ملوثة وقذرة وهذا بالمدخل الغربي لمدينة سيدي مزغيش، قوات الشرطة فور تلقيها المعلومات وبالتنسيق مع المصالح المختصة تنقلت إلى عين المكان رفقة عناصر

توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات

تضمن مشروع قانون المالية 2018 مبلغ لتغطية نفقات التسيير قدر بـ 46,4584 مليار دينار (مقابل 4591,8 مليار دينار في 2017)، تم توزيعها حسب كل قطاع على النحو التالي.

2017	2018	القطاع
(7ر82 مليار دينار)	7ر86 مليار دينار	- رئاسة الجمهورية؛
(4ر5 مليار دينار)	4ر45 مليار دينار	- مصالح الوزير الأول؛
(11ر29 مليار دينار)	1.118ر29 مليار دينار	- الدفاع الوطني؛
(39ر26 مليار دينار)	425ر57 مليار دينار	- الداخلية والجماعات المحلية
(35ر21 مليار دينار)	35ر21 مليار دينار	- الشؤون الخارجية؛
(72ر67 مليار دينار)	74ر54 مليار دينار	- العدالة؛
(87ر51 مليار دينار)	86ر82 مليار دينار	- المالية؛
(44ر15 مليار دينار)	50ر8 مليار دينار	- الطاقة؛
(4ر61 مليار دينار)	4ر61 مليار دينار	- صناعة ومناجم؛
(212ر8 مليار دينار)	211ر81 مليار دينار	- الفلاحة وتروص ب؛
(245ر94 مليار دينار)	225ر17 مليار دينار	- المجاهدين؛
(25ر37 مليار دينار)	25ر24 مليار دينار	- الشؤون الدينية والأوقاف؛
(19ر51 مليار دينار)	19ر98 مليار دينار	- التجارة؛
(16ر18 مليار دينار)	14ر01 مليار دينار	- الموارد المائية؛
(27ر42 مليار دينار)	25ر98 مليار دينار	- الأشغال العمومية والنقل؛
(17ر65 مليار دينار)	16ر62 مليار دينار	- السكن والعمران والمدينة؛
(746ر26 مليار دينار)	709ر55 مليار دينار	- التربية الوطنية؛
(310ر79 مليار دينار)	313ر33 مليار دينار	- التعليم العالي والبحث العلمي؛
(48ر3 مليار دينار)	46ر84 مليار دينار	- التكوين والتعليم المهنيين؛
(151ر44 مليار دينار)	154ر01 مليار دينار	- العمل والشغل وض؛
(16 مليار دينار)	15ر27 مليار دينار	- الثقافة؛
(71 مليار دينار)	67ر38 مليار دينار	- التضامن الاجتماعي؛
(0ر23 مليار دينار)	0ر23 مليار دينار	- العلاقات مع البرلمان؛
(389ر07 مليار دينار)	392ر16 مليار دينار	- الصحة والسكان؛
(55ر مليار دينار)	35ر23 مليار دينار	- الشباب والرياضة؛
(18ر7 مليار دينار)	20ر7 مليار دينار	- الاتصال؛
(2ر4 مليار دينار)	2ر34 مليار دينار	- البريد وتكنولوجيات الإعلام؛
	3ر15 مليار دينار	- السياحة؛
	2ر13 مليار دينار	- البيئة والطاقات المتجددة؛
(412ر2 مليار دينار)	4.109ر48 مليار دينار	- المجموع الفرعي؛
(465ر5 مليار دينار)	474ر98 مليار دينار	- التكاليف المشتركة؛
(4591ر8 مليار دينار)	4584ر46 مليار دينار	- المجموع؛